المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢٢/٥/١٠ الموافق ٩ شوال ١٤٤٣هـ العدد ٥٣٥ السنة العشرون

المنتدى الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع إلكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

المحكمة العليا الإسرائيلية تقرر إخلاء مسافر يطا بشكل نهائي.. قراءة في قرار القاضي اليميني ديفيد مينتس

صفحة (٢)

دراسة جديدة: ثلاثة أنماط من «التطبيع» في العلاقات الإسرائيلية ـ العربية..

صفحة (٤)

بينيت وائتلافه.. «رقص» على الحافة. (إب.أ)

الكنيست الإسرائيلي يفتتح دورته الصيفية وسط ضبابية مستقبل حكومة بينيت - لابيد واحتمال انتخابات مبكرة!

كتب برهوم جرايسي:

افتتح الكنيست الإسرائيلي يوم الاثنين من هذا الأسبوع دورته الصيفية، التي من المفترض أن تستمر ١٢ أسبوعا، ولا أحد يستطيع التكهن بالمطلق ما إذا كانت أزمة الائتلاف الذي فقد الأغلبية المطلقة ستتعمق، مما يقود إلى انتخابات برلمانية مبكرة تجري هذا العام، أم أن تركيبة المعارضة المليئة بالتعقيدات ستنقذ هذه الحكومة، لتجعلها تجتاز الدورة، وتؤجل الانتخابات إلى ما بعد العام الجاري، ليأمل الائتلاف بحصول متغيرات تعيد الأغلبية له لتستمر حكومته، ما يعني أن الحالة السياسية الإسرائيلية، حاليا، تقف أمام سيناريوهات عدة.

وكما هو معروف، فمنذ السادس من نيسان الماضي، خسر الائتلاف الحاكم أغلبيته الهشّة، في الكنيست، بانسحاب رئيسة كتل الائتلاف، عيديت سيلمان، من الائتلاف، وهي نائبة عن كتلة «يمينا» التي يترأسها رئيس الحكومة نفتالي بينيت، ما أبقى الائتلاف مع ٦٠ عضو كنيست، مقابل معارضة من ٦٠ نائبا، ولكنها ليست متكتلة، إذ بضمنها القائمة المشتركة التي لها ٦ نواب، وتمثل فلسطينيي الداخل، وأيضا ليس واضحا كيف ستتصرف النائبة سيلمان في التصويت في الكنيست؛ هل ستكون معارضة لكل شيء للحكومة، أم أن معارضتها انتقائية؟

وأيضا كما ذكر من قبل، فإنه في واقع برلماني كهذا لا يمكن إسقاط الحكومة باقتراحات حجب الثقة عنها، لأن حجب الثقة حسب القانون الإسرائيلي، يحتاج إلى أغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست الـ ١٢٠، بمعنى أغلبية عددية لا تقل عن ٦١ نائبا، وكل أغلبية تقل عن هذا العدد لاغية. وفي هذا الواقع، فإن أي اقتراح لن يصل حتى إلى ٦٠ نائبا، لأن القانون يلزم الكتلة صاحبة مشروع حجب الثقة بأن تعرض اسم رئيس حكومة بديل، ما يعني في حالة كتلة «القائمة المشتركة» أن موافقتها على اقتراحات حجب الثقة المطروحة من كتل اليمين الاستيطاني، ومعها كتلتي المتدينين المتزمتين، ستعني سياسيا موافقة ولو شكلية على تشكيل حكومة برئاسة تلك الكتل، مثل بنيامين نتنياهو وغيره من رؤساء الأحزاب.

وهذا يعني أنه في الدرجة الأولى، فإن الحكومة الحالية وائتلافها محميان من احتمال حجب الثقة، ليكون التعقيد الأكبر أمام الحكومة هو مسألة تمرير قوانين جديّة في الهيئة العامة، وحسب ما هو واضح حتى الآن، سيكون من الصعب على حكومة كهذه الاستمرار في قوانين إشكالية، مثل مسألة فرض التجنيد الالزامي على شبان المتدينين المتزمتين، لأن كل المعارضة في هذه الحالة ستصوت ضده، ولا يمكن تمرير قانون كهذا بتعادل الأصوات.

أما القانون الأصعب، الذي يحدد القانون موعدا نهائيا لتمريره، وإلا يتم حل الكنيست تلقائيا، فهو موازنة الدولة. وكما هو معروف فإن الكنيست أقرّ ميزانية العام الجاري ٢٠٢٢ سوية مع ميزانية العام الماضي، في شهر تشرين الثاني الماضي، ولذا سيكون صعبا على الحكومة والكنيست إقرار ميزانية ٢٠٢٣ بشكل نهائي حتى اليوم الأخير من شهر آذار من العام المقبل، أي بعد أكثر من ١٠ أشهر من الآن. ونظريا، في حال لم يستعد الائتلاف أغلبيته، بإمكانه البقاء في الحكم حتى ذلك التاريخ.

في حال اختارت الحكومة بحذر قوانين سهلة، مثل قوانين اجتماعية وقوانين إدارية ليست إشكالية، فإنها على الأغلب ستنجح في تمريرها، وعلى الأغلب بدعم من القائمة المشتركة، طالما أنها قوانين اجتماعية تخدم الجمهور العام. ما يعني أن الحكومة في حال لم تُدخل نفسها في حقل ألغام بالتشريعات، يمكنها عبور الأسابيع الـ ١٢، حتى بدء العطلة الصيفية، التي ستستمر ثلاثة أشهر، ما يطيل عمر الحكومة أكثر، لكن طالما استمر الوضع الحالي ولم يحدث انقلاب عكسي يعيد للائتلاف الأغلبية، فإنه من غير الممكن أن تكمل الحكومة عاما آخر. فالائتلاف يواجه تعقيدات في داخله أيضا، متعلقة أساسا بكتلة «يمينا»، وأيضا ليس واضحا إلى أي مدى ستتعاظم الضغوط على كتلة «القائمة العربية الموحدة»، الذراع البرلماني للحركة الإسلامية (الشق الجنوبي)، إذ إن زعيم الموحدة، عضو الكنيست منصور عباس، يُصر على مواصلة دعم الحكومة، التي لم تحقق له شيئا جوهريا من مطالب كتلته.

فما هي السيناريوهات الماثلة أمام الائتلاف الحاكم؟

كتلة «يمينا»

ستتركز الأنظار في المرحلة المقبلة على مستقبل كتلة «يمينا» بعد انسحاب سيلمان، وعمليا باتت الكتلة ترتكز على ٥ نواب في الائتلاف، من أصل ٧ مقاعد حققتها في الانتخابات الأخيرة، إذ إن حزب الليكود يشن حرب أعصاب، وأعلن مرارا أن نائبا آخر من هذه الكتلة سيعلن انسحابه من الائتلاف، ليجعله ائتلاف أقلية برلمانية. ورغم تكرار هذه التصريحات من قادة الليكود، وخاصة بنيامين نتنياهو، إلا أنه حتى إعداد هذا التقرير لم يظهر شيء، ورغم ذلك، فإن احتمال انشقاق آخر في هذه الكتلة يبقى واردا. وبحسب العديد من التقارير الصحافية الإسرائيلية، فإن ناشطين وجهات في اليمين الاستيطاني، وبتوجيه من أحزاب وشخصيات سياسية، يمارسون ضغوطا شخصية على نواب في «يمينا»، بزعم أن حكومتهم «خانت اليمين الاستيطاني»، رغم مشاريع الاستيطان التي تقرها، وامتيازات المستوطنين الجديدة التي أقرت، واستفحال ظاهرة اقتحامات المسجد الأقصى المبارك، التي سجّلت في الأسابيع الأخيرة ذروة على المستوى اليومي.

لكن من ناحية أخرى، فإن اللجنة الإدارية للكنيست، أو حسب التسمية الرسمية «لجنة الكنيست»، أقرت يوم ٢٥ نيسان الماضي طلب كتلة «يمينا» اعتبار النائب عنها، اليميني المتطرف عميحاي شيكلي، المتمرد على كتلته «يمينا» منذ تشكيل الحكومة، نائبا منفصلا عن الحزب والكتلة. وهذا التعريف بموجب القانون الإسرائيلي يمنع شيكلي من خوض الانتخابات المقبلة ضمن أي من الأحزاب الممثلة حاليا في الكنيست، وإن الحل الوحيد له هو إقامة حزب مستقل، يخوض الانتخابات، دون أي تحالف مع الأحزاب الممثلة. وكان شيكلي قد تمرّد على حزبه وكتلته البرلمانية، منذ الإعلان عن الحكومة الحالية، في أوائل حزيران الماضي، وكان محسوبا ضمن المعارضة، وهذا ما خفّض الائتلاف من ٦٢ نائبا إلى ٦١ نائبا. وحسب التقديرات، فإن شيكلي قد يتجه إلى المحكمة العليا لاستصدار قرار ضد قرار لجنة الكنيست، إلا أن فُرصه ضعيفة إلى درجة معدومة في المحكمة، لأن المسار تم بموجب القانون القائم.

وفي غداة قرار لجنة الكنيست، تكاثرت التوقعات في الصحافة الإسرائيلية والحلبة السياسية بأن النائب شيكلي قد يقرر الاستقالة من الكنيست، كي يضمن خوض الانتخابات البرلمانية المقبلة، وفي حال صدقت هذه التوقعات، فإن الائتلاف الحاكم قد يستعيد أغلبيته الهشّة، إذا لم تكن هناك استقالة أخرى أو أكثر في كتلة «يمينا».

وشيكلي لا يستطيع الاستقالة من الكنيست بعد حلّه ليستطيع خوض الانتخابات ضمن أي من الأحزاب القائمة، ويُقال إنه كان موعودا بضمّه لحزب الليكود مع مكان يضمن عضويته في الكنيست بعد الانتخابات المقبلة، فالاستقالة يجب عليه القيام بها قبل أي قرار بحل الكنيست والتوجه لانتخابات مبكرة.

وتعود فرضية استعادة الائتلاف لأغلبيته في حال استقالة شيكلي، إلى أن من ستدخل الكنيست هي ستيلا فاينشتاين، وهي عضو المجلس البلدي في مدينة أشدود (أسدود)، وكانت ممثلة عن حزب «إسرائيل بيتنا»، وقبيل الانتخابات الأخيرة، ضمها نفتالي بينيت إلى قائمته، وحلّت في المرتبة التاسعة.

لدى الاطلاع على صفحتها في الفيسبوك، فإنها تبرز صورتها إلى جانب نفتالي بينيت، وفي منشوراتها الأخيرة دافعت عن قرار يمينا وبينيت ضد شيكلي، كما أكدت على أهمية الحكومة القائمة، ما يعني أنه في حال دخلت إلى الكنيست، فإنها ستعيد للائتلاف أغلبيته، ما قد يلغي مؤقتا احتمال الانتخابات المبكرة.

نشير هنا إلى أن القرار ضد شيكلي قد يجعل سيلمان، السابق ذكرها، تعيد حساباتها بشأن شكل تصرفها في التصويت في الهيئة العامة للكنيست واللجان، كي لا يكون مصيرها مثل شيكلي. كما نشير إلى أنه في حال انشقاق نائب إضافي من كتلة «يمينا»، بإمكان النواب الثلاثة، وبضمنهم شيكلي، تشكيل كتلة برلمانية مستقلة في الكنيست، إذ بعد التدقيق الذي أجريناه في قانون الكنيست، لغرض هذه المقالة، لا يوجد ما يمنع النائب شيكلي من الانضمام لكتلة جديدة تبلورت في الولاية الحالية للكنيست، خاصة وأنها من زملائه في الكتلة الأم.

«القائمة العربية الموحدة»

في أعقاب تصعيد الاحتلال في القدس والمسجد الأقصى المبارك، اضطرت الحركة الإسلامية (الشق الجنوبي)، وتحت ضغط جماهيري، إلى اتخاذ قرار بتجميد مشاركة عضوية كتلة «القائمة الموحدة» في الائتلاف الحاكم، وحتى في الكنيست، إلا أن تجميد العضوية في الكنيست لا يوجد له أي أساس قانوني، ولم يعد نواب «الموحدة» يتطرقون له.

وبموازاة ذلك، فإنه لا يبدو أن «الموحدة» ستطبّق قرار تجميد العضوية في الائتلاف، إذ إن رئيسها عضو الكنيست منصور عباس أعلن مرارا، في وسائل الإعلام، أن كتلته لن تسعى إلى إسقاط الحكومة وحلها والتوجه إلى انتخابات مبكرة.

وهذا هو الانطباع السائد في الأوساط السياسية وعند المحللين، بأن «الموحدة» ستستمر، لكنها ستحاول تحقيق شيء مما وعدت به الجمهور، ومما نصت عليه اتفاقية شراكة الكتلة في الائتلاف الحاكم؛ خاصة وأنها لم تحقق خلال الأشهر الـ ١١ الماضية إنجازات ملموسة، سوى توزيع ميزانيات استثنائية للمجالس البلدية والقروية، وليس ميزانيات تغير من واقع حال هذه المجالس.

في المقابل، فإن كتلة «يمينا» التي ترتكز على جمهور اليمين الاستيطاني، ليست معنية بالظهور كمن ترضخ لمطالب زائدة من «الموحدة»، وهذا الموقف تشدد عليه وزيرة الداخلية، أييلت شاكيد، الشخص الثاني في «يمينا»، وبحُكم منصبها فإن الكثير من مطالب «الموحدة» متعلقة بقرار منها.

وإحدى النقاط الأكثر صدامية مع كتلة «يمينا»، تتعلق بشكل التعامل مع البلدات العربية في النقب، التي ترفض السلطات الإسرائيلية الاعتراف بوجودها على الأرض، إذ تسعى «الموحدة» للاعتراف بعدد قليل من هذه القرى، لربما ثلاث من أصل عشرات، لكن شرط الحكومة أن تتنازل هذه القرى عن ٧٥٪ من مساحتها.

في المقابل، فإن «يمينا» ومعها كتلة «أمل جديد» بزعامة وزير العدل جدعون ساعر، تتفاخران بأن الحكومة أقرت بناء ١٤ بلدية جديدة لليهود في النقب، وهي بلدات تقام على أراض عربية مصادرة، وهذا ما سيزيد من حرج «الموحدة» في تلك المنطقة.

كذلك، وحسب التقارير الإسرائيلية الرسمية، فإن الحكومة التي تشارك فيها بالذات «الموحدة»، رفعت وتيرة هدم البيوت والمباني في البلدات العربية مسلوبة الاعتراف.

فهذه المنطقة هي معقل للحركة الإسلامية (الشق الجنوبي)، ومنحت «الموحدة» ٢٥٪ من إجمالي الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات الأخيرة، أي ٤٢ ألف صوت من أصل إجمالي ١٦٧ ألف صوت. وبتوصيف أدق، فإن الموحدة حصلت على حوالى ٦٨٪ من أصوات بلدات النقب العربية، في يوم الانتخابات.

كل الاحتمالات واردة

كما ذكر، فإن كل الاحتمالات بشأن مستقبل الحكومة والكنيست تبقى واردة، في ظل الوضع القائم، والحالة التي لم نذكرها هنا هي محاولة المعارضة حل الكنيست، ففي مشروع قانون كهذا، من الممكن طرحه من دون خلفيات سياسية تشتت كتل المعارضة. إلا أن قانون حل الكنيست سيحتاج إلى أغلبية عددية لا تقل عن ٦١ نائبا، وفي حال تم طرح مشروع القانون على الكنيست، وسقط، أو حصل على أغلبية تقل عن ٦١ نائبا، فإن كتل المعارضة لا يمكنها طرح هذا القانون مجددا، إلا بعد مرور ٦ أشهر على يوم التصويت عليه، ولذا فإن المعارضة ستكون حذرة، ولن تستعجل في طرح هذا القانون، إلا إذا ضمنت أغلبية ٦١ نائبا على الأقل.

كلمة في البداية

تذكير: إسرائيل تأسست كـ «دولة يهودية»!

بقلم: أنطوان شلحت

أعاد كتاب جديد صدر في إسرائيل هذه الأيام التذكير بأن إسرائيل تأسست كـ«دولة يهوديّة» وفقاً لإعلان استقلالها. والكتاب من تأليف أستاذ القانون، البروفسور يورام شاحر (جامعة رايخمان/ هرتسليا)، ويحمل عنوان «كرامة، حرية وعمل شريف.. قصة تدبيج إعلان الاستقلال».

يوثق شاحر في الكتاب عدداً من الكشوف السابقة التي كانت له يدٌ في إشهارها في ما يتعلق بإعلان الاستقلال المذكور وما مهّد له من مداولات.

ومهما تكن هذه الكشوف فما يهمنا منها في هذا المقام هو الآتي:

أولاً، أنه كانت هناك عدة صياغات أو مسوّدات لـ «إعلان استقلال إسرائيل»، إحداها صيغة قام المرشح لتولي منصب سفير إسرائيل في الولايات المتحدة، إلياهو إيلات، بتسليمها إلى الرئيس الأميركي، هاري ترومان، وساعدت في الحصول على الاعتراف الأميركي، وورد فيها تعهّد بأن تُقام الدولة بموجب حدود قرار التقسيم الدوليّ الصادر يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، وهو تعهّد اختفى نهائياً من النصّ المُعتمد لذلك الإعلان. ويقول شاحر في هذا الشأن: «لا أريد التفكير في ما كان سيحدث لو تم اكتشاف الخطأ في ذلك الوقت. وبرأيي أنه من دون الاعتراف الأميركي كان من شأن كل المشروع الصهيوني أن يتبدّد شذر مذر».

ثانياً، يكرّر شاحر أن الاعتقاد بأن تعريف إسرائيل بأنها «دولة يهودية وديمقراطية» يرافقها منذ يوم تأسيسها لا يمت إلى الحقيقة بصلة. ويعتقد كثيرون خطأ أن مصدر هذا التعبير هو «إعلان الاستقلال»، غير أن هذا الإعلان لم يتضمن أي ذكر لكلمة ديمقراطية، على مختلف تصريفاتها، ولو مرة واحدة.

وبموجب مُراجعة مُسندة بمصادر من الأرشيف كُشف عنها النقاب أخيراً أجراها شاحر، فإن هذه الكلمة (ديمقراطية) شُطبت عمداً من تلك الوثيقة. وإلى جانب ما قام به شاحر في هذا الكتاب وقبله، كان كل من الباحث في شؤون الثقافة الإسرائيلية دوف إلبويم، والباحث في شؤون الثقافة العبرية واليهودية العلمانية عزرا بروم، قد نشرا مراجعة مماثلة ظهرت في العدد رقم ٦ من المجلة الشهرية «هشيلوَاح» (الانطلاق) في أيلول ٢٠١٧، واستعادا فيها الوقائع التي شهدتها عملية صوغ ذلك الإعلان التأسيسيّ، والتي تبيّن على نحو جليّ كيف شُطبت كلمة ديمقراطية، وما هي الدوافع التي وقفت وراء هذا الشطب، والتي تحيل في العمق إلى تأصل مزاعم متبجّحة لدى كتابه من جيل المؤسسين.

ومما جاء في مقدمة مراجعتهما: إن أحد الأخطاء المشهورة في ما يتعلق بـ«وثيقة استقلال» دولة إسرائيل هو الرأي الشائع بأنها مُعرَّفة، في الوثيقة، بأنها «دولة يهودية وديمقراطية». لكن كل من يتمعن في الوثيقة يُلاحظ أن عبارة «دولة يهودية ديمقراطية» لا تظهر فيها مُطلقاً، بل إن كلمة ديمقراطية بحد ذاتها لا ترد فيها، ولو مرة واحدة، لا هي ولا أي من تصريفاتها المختلفة. وأكثر من ذلك يتضح، من فحص المسوّدات المتعدّدة للوثيقة، أن كلمة ديمقراطية قد أسقِطت عمداً بفعل تدخّل كتبة نص الوثيقة، وفي مقدمهم المسؤول آنذاك عن علاقات البيشوف العبري الخارجية، موشيه شاريت.

وأشار الكاتبان، مثلما أكد شاحر، إلى أن ثمة خطأ آخر يتصل بمدى ارتباط مؤسسي إسرائيل بـ«التقاليد والأعراف اليهودية». ويفيد هذا الخطأ المتداول بأن تعبير «تسور يسرائيل» (وهو كناية عن الربّ)، والذي يظهر في خاتمة الوثيقة، قد أُدخِل إليها في إطار تسوية تبلورت خلال عملية صوغها في أروقة «المجلس التأسيسيّ للدولة» بين مَن أرادوا إدراج اسم الرب بصورة أكثر صراحة (ممثلو تيارات اليهود المتدينين والحريديم المتشددين) من جهة، وبين من أرادوا إسقاطه كليّاً، من جهة أخرى مقابلة. لكن التمعن في مسودات الوثيقة يبيّن، على نحو واضح للغاية، أن تعبير «تسور يسرائيل» قد ورد في جميع المسوّدات المسبقة، حتى قبل بدء حملة الضغوط السياسية التي تصاعدت في الأيام الأخيرة التي سبقت الإعلان عن إقامة الدولة. وقد صمد هذا التعبير طوال عملية الصياغة حتى حظي، في نهاية الأمر، بقبول جميع أعضاء المجلس.

وعلى هذه الخلفية، وإزاء حقيقة كون التعريف العام الوحيد لإسرائيل في الوثيقة بأنها «دولة يهودية»، ينتصب السؤال التالي بصورة أكثر حدة: ماذا كان موقف الآباء المؤسسين حيال الطابع اليهودي للدولة التي أنشأوها؟ ويبدو أنه كلما أصبح هذا السؤال أكثر حيوية وإلحاحاً بالنسبة لمستقبل إسرائيل وتشكلها، كلما اشتدت الحاجة إلى سبر غور رؤية مؤسسيها في هذا السياق. وما الذي توارى وراء قراراتهم بشأن اعتبار الرابطة الأساسية بين اليهود وبلاد فلسطين «رابطة تقليدية»، زيادة على كونها «رابطة تاريخية»؟ وما هي وجهة النظر المختبئة في التوليفة الخاصة التي عقدها كتبة نص الوثيقة بين القيم الديمقراطية والليبرالية الخالصة (مثل «المساواة بغض النظر عن الاختلاف في الدين والعرق والجنس») وبين العناصر اليهودية الواضحة على امتداد نصها وتتجسد، أساساً، في الرواية التاريخية التي تعرضها الوثيقة ـ مكانة التناخ ضمن مبررات إقامة الدولة و«رؤية أنبياء إسرائيل»؟

ووفقاً للمراجعتين، فإنه خلال الأسابيع الثلاثة التي استغرقتها سيرورة صوغ الإعلان عن تأسيس الدولة، سقط منه، تدريجياً، التعريف العام بشأن كون الدولة ديمقراطية، بينما ازداد وزن البُعد اليهودي في تعريف الدولة.

وجواباً عن السؤال: لماذا أسقط جيل المؤسسين بصورة متعمدة كلمة ديمقراطية من «إعلان الاستقلال»؟، يكتب شاحر أن بن غوريون يُعدّ المحرّر الفعلي لوثيقة تأسيس إسرائيل. وفي هذا السياق يؤكد أن تحليل النصوص والتعديلات التي أدخلها على هذه الوثيقة يعكس نظرته إلى العالم، ووقف في صلبها الادعاء المتبجّح بأن التناخ هو «مهد الديمقراطية»! وبمقتضى هذه النظرة، يتعيّن على الدولة اليهودية تصميم طابعها الديمقراطي من خلاصات القيم الكامنة في نبوءات التناخ. ويمكن القول إن التناخ مثّل، في نظر بن غوريون، «مهد الديمقراطية ومنبعها من الناحية الروحانية، ولذا فليس ثمة ما يمنع اشتقاق القيم الديمقراطية في الدولة من المصادر اليهودية مباشرة»!. وربما كان هذا هو السبب الذي جعل بن غوريون يعتبر أن لا ضرورة لتعريف الدولة بأنها «ديمقراطية»، إذا كان سيترتب على مثل هذا التعريف التزام «فائض عن الحاجة» بالنموذج الديمقراطي الغربي، على حدّ زعمه.

شبح الاقتلاع يطارد البيوت الفقيرة في مسافر يطا. (أ.ف.ب)

المحكمة العليا الإسرائيلية تقرر إخلاء مسافر يطا بشكل نهائي.. قراءة في قرار القاضي اليميني ديفيد مينتس

كتب وليد حباس:

أصدرت المحكمة الإسرائيلية العليا بتاريخ ٤ أيار ٢٠٢٢ قراراً يتيح للجيش الإسرائيلي إخلاء مسافر يطا من سكانها على اعتبار أن المنطقة هي منطقة تدريب عسكرية يسيطر عليها الجيش ولا يحق للفلسطينيين «الاعتداء عليها» من خلال «الاستيطان» الدائم فيها. يأتي هذا القرار النهائي في صيغته، ردا على التماسين قدمهما ١٠٨ فلسطينيين من سكان مسافر يطا، ومثلهم في المحكمة كل من محمد موسى شحادة أبو عرام (أحد سكان المسافر) بالإضافة إلى جمعية حقوق المواطن في إسرائيل.

بعد استعراض حيثيات القرار بشكل موجز، تلقي هذه المقالة الضوء على التغيير الملموس الذي تشهده المحكمة العليا الإسرائيلية، إذ إن القرار له انعكاسات مهمة لا بد من الوقوف أمامها: ١) يعكس القرار تركيبة قضاة المحكمة العليا الإسرائيلية التي تشهد انزياحاً تدريجياً نحو اليمين والفكر المحافظ؛ ٢) يوفر القرار رأياً «قانونياً» يتعلق بالعلاقة الشائكة بين القانون الدولي الذي من المفترض أن يحمي حقوق السكان القابعين تحت احتلال أجنبي والقانون العسكري الإسرائيلي الذي يسعى إلى توطين الاحتلال كـ«حكم دائم» في أراض تتبع إلى السيادة الإسرائيلية (أي الضفة الغربية).

تاريخ السيطرة الإسرائيلية العسكرية على مسافر يطا

تقع مسافر يطا جنوب شرقي مدينة يطا على مساحة تصل إلى ٣٠ ألف دونم، وفيها حوالى ١٢ قرية أو خربة هي: جبنة، المركز، الحلاوة، خلة الضبع، الفخيت، التبان، المجار، الصفاي، مغير العبيد، المفقرة، الطوبا، الصرورة. تاريخيا، يعيش سكان مسافر يطا إما داخل كهوف، أو مساكن متواضعة مقامة على الأرض، ومعظمهم يعمل في الزراعة وتربية المواشي، ويقدر عددهم بحوالة ١٣٠٠ نسمة. في ٨ حزيران ١٩٨٠، أصدر الحاكم العسكري الإسرائيلي قراراً بتحويل أكثر من ١٥ ألف دونم من أراضي المسافر إلى منطقة تدريب عسكرية، وتم تعديل القرار في السنوات اللاحقة من خلال ضم مساحات أخرى لمنطقة التدريب العسكرية. [١]

ثمة بندان في القانون العسكري الإسرائيلي، يتعلقان بشكل مباشر بالسكان الفلسطينيين. أولا، سواء أكان أهالي مسافر يطا يملكون حجج ملكية للأراضي، أو يعيشون فيها بحكم العادة، فإن دخولهم إلى منطقة التدريب العسكري، أو أي أرض أخرى تم إغلاقها من قبل الحاكم العسكري، يجب أن يكون بموجب «تصريح» يتم إصداره من الحاكم العسكري نفسه. ثانيا، بما أن القانون العسكري الإسرائيلي استند إلى مسوغات قانونية جمعت بين القانون الدولي والأردني والبريطاني والعثماني، وصاغها من خلال توليفة تتيح لإسرائيل المضي قدما في سياسة التوسع الاستيطاني والمصادرة بدون أن تبدو متعارضة بشكل واضح مع القانون الدولي، فإن القرار المذكور أعلاه والذي قام بتحويل مسافر يطا إلى منطقة تدريب عسكرية، استند إلى بند ٩٠ من الأمر العسكري المتعلق بتعليمات الأمن، الذي يشير إلى عدم قانونية إخلاء كل من يثبت أنه مقيم دائم في الأراضي التي يتم مصادرتها.

ومع ذلك، أصدر الحاكم العسكري في العام ١٩٩٩ قرارا بطرد كل سكان مسافر يطا من كهوفهم ومنازلهم، وردم آبارهم، وإخلاء المنطقة بشكل كامل. وبالفعل، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٩، قامت القوات الإسرائيلية بإخلاء حوالى ٧٠٠ شخص بالقوة. عند إخلاء المسافر في العام ١٩٩٩، كان الجيش الإسرائيلي يدرك أنه لا يجوز إخلاء السكان الذين يعيشون بشكل دائم في المنطقة، بيد أن الجيش نفسه ادعى أن مسافر يطا كانت خالية تماما من السكان في لحظة إصدار قرار تحويل الأراضي إلى منطقة تدريب في بداية الثمانينيات. ومنذ ذلك الإخلاء الذي تم بالقوة، تجري معارك قانونية في المحاكم الإسرائيلية بين سكان مسافر يطا الذي يحاولون الإثبات أنهم سكنوا المسافر على مدار أجيال، وأن تواجدهم الدائم في المنطقة لا يعتبر مجرد تواجد لاستخدامات الرعي والزراعة الموسمية وحسب وإنما أيضا للسكن الدائم الذي يعود إلى ما قبل العام ١٩٦٧. أما الجيش الإسرائيلي فيحاول أن يثبت أن الأراضي لم تكن مسكونة بتاتا عند مصادرة الأراضي في بداية الثمانينيات، وعليه، قد لا يسري بند ٩٠ من الأمر العسكري المتعلق بتعليمات الأمن على سكان مسافر يطا والذين «اعتدوا» على الأراضي بعد إصدار أمر المصادرة. منذ ذلك التاريخ، بدأت معارك قانونية بين سكان مسافر يطا والجيش الإسرائيلي، في المحاكم الإسرائيلية، وتم وضع العديد من الوثاق والصور الجوية والشهادات أمام المحكمة في أكثر من التماس. تم البت في عدد من هذه الالتماسات بشكل غير نهائي (من خلال إصدار قرارات محكمة مؤقتة تحافظ على الوضع القائم إلى حين توفر الأدلة لإصدار قرار نهائي)، وتم تحويل بعضها إلى مسار تفاوضي خارج أسوار المحكمة من خلال إيهام سكان مسافر يطا بإمكانية تحكيم وسيط «موضوعي» قد يستطيع أن يصل إلى حل بالتراضي بين الطرفين (وفي كل مرة كان الوسيط يفشل في الوصول إلى صيغة تراض).

في العام ٢٠١٣، تم تقديم التماسين جديدين للمحكمة العليا الإسرائيلية من قبل ١٠٨ أشخاص من سكان مسافر يطا، وهما نفس الالتماسين اللذين تم إصدار قرار نهائي لا رجعة فيه بشأنهما بتاريخ ٤ أيار ٢٠٢٢. ومع أن التبعات الإجرائية الملموسة للقرار تعتبر بحد ذاتها قاسية، إذ إنها تتيح للجيش الإسرائيلي، وبشكل نهائي، إخلاء أكثر من ٣٠ ألف دونم من السكان الفلسطينيين، وهدم منازلهم، وتدمير حياتهم الإنتاجية، فإن توقيت تنفيذ القرار يظل بيد الجيش الإسرائيلي. ومهما يكن من أمر، فإن قراءة معمقة في صيغة القرار الذي صدر بتاريخ ٤ أيار ٢٠٢٢، بالإضافة إلى بروتوكول الجلسة النهائية التي عقدت بتاريخ ١٥ آذار ٢٠٢٢ قبل النطق بالحكم، تدفعنا إلى الوقوف عند بعض القضايا المهمة التي تتعلق بما هو أبعد من قضية مسافر يطا بحدّ ذاتها.

المحكمة العليا الإسرائيلية تتحول إلى مؤسسة يمينية محافظة

في نهاية العام ٢٠٢١، أصدر المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار كتاب «قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧» للمحامية سوسن زهر، يستعرض قرارات المحكمة في القضايا المتعلقة بالمساس بحقوق الفلسطينيين، ويرسم صورة شاملة لكيفية إسباغها الشرعية القانونية على الأنشطة العسكرية التي تقوم بها قوة الاحتلال، وعلى الأسلوب الذي استخدمته من الناحية القضائية لتبرير استمراره. [٢] ويورد الكتاب معلومات مفصلة عن قرارات الحكم التي أصدرها القضاة أنفسهم وكما تم تسويغها، من خلال وصف الوقائع وتحليل الوضع القضائي بمنظور القضاة ومن وجهة نظرهم. ويأتي القرار الجديد المتعلق بمسافر يطا ليضيف مثالا آخر على دور المحكمة العليا في توفير بطانة «قانونية»، مصاغة بلغة «حقوقية»، لنشاطات الاحتلال العسكرية في الضفة الغربية. لكن على العكس من قضاة سابقين في المحكمة العليا، والذين كانوا في معظمهم ليبراليين، وينأون بأنفسهم عن الدخول في تلابيب الفقه القانوني الإشكالي المتعلق بالأرض المحتلة، فإن القضاة الحاليين في المحكمة العليا يبدون أكثر محافظة، وأصحاب توجهات يمينية، الأمر الذي يحول المحكمة العليا إلى شريك مباشر، وعن سبق إصرار، في تحويل وضعية الأراضي المحتلة من أراض مسيطر عليها من قبل «جيش أجنبي» إلى أراض تابعة لسيادة دولة إسرائيل.

مثلا، القرار النهائي الذي صدر بحق مسافر يطا، تمت صياغته بالأساس من قبل القاضي ديفيد مينتس، وهو صهيوني هاجر من إنكلترا إلى إسرائيل في العام ١٩٧٠، ويقيم حاليا في مستوطنة دولف الواقعة غربي رام الله بين قريتي عين قينيا ودير ابزيع. ويعتبر مينتس قاضياً متشدداً ويتبع تيار الصهيونية الدينية وله مواقف يمينية قومية تجعله لا ينظر إلى الأرض المحتلة من خلال عدسات القانون (أراض محتلة تقع تحت السيادة الإسرائيلية لكنها خارج حدود الدولة الإسرائيلية)، وإنما من خلال عدسات توراتية قومية (يهودا والسامرة جزء من أرض إسرائيل التوراتية). [٣] إن نظرة كرونولوجية لتاريخ قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية فيما يخص الأراضي المحتلة (راجع الكتاب المذكور أعلاه) قد توحي بأنه لم يطرأ أي تغير جذري على أسلوب تعامل المحكمة العليا من قضايا الأرض والسكان في الضفة الغربية. لكن الأمر قد يكون مختلفا هذه المرة، خصوصا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما يلي:

أولا: أحد أهم البنود التي استندت اليها الاتفاقيات الائتلافية التي شكلت الحكومة الإسرائيلية اليمينية الحالية، هي أن الائتلاف الحكومي سيسعى بكل جهد إلى «حماية أراضي ج في الضفة الغربية من اعتداءات الفلسطينيين». وقد تكررت هذه العبارة في أكثر من مكان في برتوكول الجلسة الختامية المتعلقة بمسافر يطا والتي عقدت بتاريخ ١٥ آذار ٢٠٢٢، وإن كان بصيغة ذات لكنة «قانونية». لقد رفض مينتس كل الصور الجوية التي وفرها أهالي المسافر من خلال جمعيات ومؤسسات قانونية، وتنكر إلى حقيقة وجود مقبرة فلسطينية مقامة منذ ما قبل الاحتلال العام ١٩٦٧، وغض النظر عن تحقيق قام به الجيش الإسرائيلي في العام ١٩٨٥ (أجراه يعقوب حبقوق من وزارة الدفاع الإسرائيلية) والذي أثبت أن هناك سكاناً دائمين في المكان، وادعى في النهاية أن الفلسطينيين اليوم يعتدون على أراض لا يحق لهم السكن فيها.

ثانيا: يشكل قرار مينتس، الذي يعتبر تسويغاً قانونياً صادراً عن أعلى هيئة قضائية في إسرائيل، دعامة مهمة لنشاطات جمعيات استيطانية فاعلة في المنطقة مثل جمعية ريغافيم التي تعمل على «حماية «يهودا والسامرة» من «اعتداءات الفلسطينيين غير الشرعية». [٤] قد تكون لهذا القرار إذًا، انعكاسات على قضايا أخرى يتم تداولها في المحاكم، مثل أراضي جبل صبيح (بالقرب من بيتا) التي إذا ما توفرت بضع صور جوية منتقاة، فإنها قد تثبت بشكل تحايلي أن الجبل غير مسكون، أو غير مستخدم، وبالتالي يحق تصنيفه كأراضي دولة من قبل الجيش الإسرائيلي. بالفعل هذا ما حصل في تشرين الثاني ٢٠٢١، عندما أعلن غانتس تصنيف حوالى ٦٠٠٠ دونم في جبل صبيح كأراضي دولة، بيد أن رغبة الجمعيات الاستيطانية تصل إلى ما هو أكثر من هذه المساحة. [٥]

ثالثا: الأمر الآخر الذي لا يقل أهمية، والذي أشار إليه القاضي مينتس في قراره بتاريخ ١٥ آذار ٢٠٢٢، هو أنه «في حال تعارض القانون الدولي مع القانون الإسرائيلي، فإن القانون الإسرائيلي هو الذي يسري». ويقصد مينتس بعبارة «القانون الدولي»، اتفاقية جنيف الرابعة التي تدعو إلى حماية حقوق الشعب القابع تحت الاحتلال. بالطبع، فإن مينتس، الذي حصل على درجة الدكتوراه في القانون من الجامعة العبرية في القدس، لا يغفل قرار محكمة لاهاي الأخير باعتبار فلسطين «حالة» تستوجب النظر في إمكانية حصول جرائم حرب فيها من قبل الجيش الإسرائيلي المحتل. لكنه على ما يبدو، ومن خلال هذه العبارة، ينظر باستخفاف مقصود إلى دور المجتمع الدولي وأهمية القانون الدولي، ويوحي، بشكل غير مباشر، بأن أراضي منطقة «ج» تابعة للقانون الإسرائيلي!

(هوامش)

1. جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، تهجير سكان قرى في منطقة مسافر يطّا جنوبي جبل الخليل | عقدان من النضال (القدس: جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، ٢٠٢٢). أنظر/ي الرابط التالي: https://www.arabic.acri.org.il/post/__318
2. سوسن زهر، قرارات المحكمة العليا الإسرائيلية بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة (١٩٦٧)، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، ٢٠٢١).
3. شارون فولبر، ثورة في العليا: ثلاثة من بين أربعة قضاة تم اختيارهم يُعتبرون محافظين، هآرتس، 22 شباط ٢٠١٧. أنظر/ي الرابط التالي: https://www.haaretz.co.il/news/law/.premium-1.3881774
4. أنظر/ي متابعة جمعية ريغافيم لقضية مسافر يطا، على الرابط التالي: https://bit.ly/3vT8zD9
5. للمزيد، انظر/ي وليد حباس وعبد القادر بدوي، "اسرائيل المسألة الفلسطينية،" في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٢٢، المشهد الإسرائيلي ٢٠٢١، العدد 18. (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية -مدار، ٢٠٢٢): ٢٢-٤٥.

الآن في المكتبات

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

«مختارات من الأدب العبري المؤسس»

قصص وروايات قصيرة 1948 - 1890

إعداد وتحرير:

هنيدة غانم، مالك سمارة، أنطوان شلحت

بعد تصريحات لافروف، غيوم ثقيلة آخذة بالتراكم في سماء العلاقات الروسية - الإسرائيلية!

كتب نهاد أبو غوش:

مع استطالة الحرب الروسية على أوكرانيا، ونتائجها القاسية على الأرض، لم يعد الموقف الإسرائيلي الرمادي والمتردد، مقنعا لأي من طرفي الحرب الرئيسين، ولا لحلفائهما وبخاصة للحلف الدولي الواسع الذي تقوده الولايات المتحدة ضد روسيا، حيث تواصل إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن حشد مزيد من الحلفاء، وتستعد لفرض سلسلة جديدة من العقوبات ضد روسيا. وسط هذه الأجواء المتوترة والمشحونة جدا، جاءت أزمة العلاقات الروسية- الإسرائيلية والتي كان أبرزها حديث وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف لقناة تلفزيونية إيطالية والتي ألمح فيها إلى وجود جذور يهودية للزعيم الألماني النازي أدولف هتلر ما أثار عاصفة لم تهدأ بعد من التنديد في إسرائيل، ودعا كثيرا من وسائل الإعلام العالمية إلى النبش في الخلفيات التاريخية لحديث لافروف.

لابيد ولافروف.. دبلوماسية «خشنة».

(أف.ب)

جزء من أزمة واسعة

لم يقصد لافروف من تصريحه هذا بالتحديد التعرض لإسرائيل وسياستها بقدر ما كان يقصد الرئيس الأوكراني فولودومير زيلينسكي مشيرا إلى أن الأصل اليهودي لهذا الأخير لا ينفي تعاونه مع من تسميهم روسيا «النازيين الجدد» في أوكرانيا، والعاصفة خفّت حدتها بشكل جزئي بعد الإعلان من قبل مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اتصل به هاتفيا لتهنئته بـ»يوم الاستقلال»، واعتذر له عما بدر من وزير خارجيته لافروف في تصريحاته المثيرة للجدل. ولكن.. حتى هذا الاعتذار ظل محلّ تساؤلات وشكوك، ويبقى الأهم أن مجمل حكاية الدم اليهودي والضجة التي أثيرت حولها ليست مجرّد سحابة صيف، بل هي الجزء الظاهر من أزمة باتت تتراكم وتتجمع في سماء العلاقات الروسية- الإسرائيلية، وسببها الجوهري هو الانتقال الملحوظ من موقف السير على خيط الحياد الرفيع إلى الانحياز الواضح للموقف الأميركي - الأوكراني.

جاءت تصريحات لافروف المثيرة للجدل بشأن الأصول اليهودية لهتلر خلال حواره مع البرنامج التلفزيوني الإيطالي «زونا بيانكا»، وكان يردّ على سؤال حول ادّعاء روسيا بأنها تقاتل في أوكرانيا من أجل اجتثاث النازية، في حين أن الرئيس زيلينسكي هو يهودي، وقال لافروف «الحقيقة لا تنفي وجود عناصر نازية في أوكرانيا، كان لهتلر دماء يهودية». وأضاف «إن بعض أسوأ المعادين للسامية هم من اليهود».

كلام لا يغتفر!

أقسى ردود الفعل الإسرائيلية جاءت على لسان وزير الخارجية يائير لبيد الذي وصف تصريحات لافروف بأنها «كلام فاضح لا يغتفر، وخطأ تاريخي فظيع»، وقال لبيد «اليهود لم يقتلوا أنفسهم في الهولوكوست» معتبر أن اتهام اليهود أنفسهم بمعاداة السامية هو ضرب من العنصرية.

أما رئيس الحكومة نفتالي بينيت فكان حذرا في تصريحاته التي نقلها موقع (آي ٢٤) متمسكا بالموقف التقليدي الإسرائيلي بأنه لا يوجد في التاريخ ما يشبه الكارثة (الهولوكوست)، داعيا إلى تجنب استخدام الكارثة وذكراها في أي هجوم سياسي. وعقّب بينيت على تصريحات لافروف بالقول «أعتبر أن هذه التصريحات خطيرة، ولا تمت بأي صلة للحقيقة والغرض منها خاطىء»، وقال إن هذا النوع من الأكاذيب يهدف إلى إعفاء أعداء إسرائيل من المسؤولية.

بينما رئيس الدولة إسحق هرتسوغ كان أكثر حذرا ودبلوماسية، وقال في تصريحات نشرتها صحيفة «هآرتس» إن تصريحات لافروف لن تدمر العلاقات بين روسيا وإسرائيل، معربا عن أمله بأن يقوم وزير الخارجية الروسي بسحب تصريحاته.

اعتذر أم لم يعتذر؟

ويبدو أن إسرائيل لم تكن في حاجة لمثل هذه المشكلة مع روسيا، فقد أعلن مكتب رئيس الحكومة أن الرئيس بوتين اعتذر عن تصريحات وزير خارجيته لافروف، وأن بينيت قبل اعتذار بوتين وشكره على توضيح موقفه «بشأن الشعب اليهودي وذكرى المحرقة».

أوردت المصادر الروسية الخبر بشكل مختلف دون أن تؤكد أو تنفي فكرة الاعتذار، حيث ذكر بيان رسمي روسي أن الطرفين شددا على أهمية التاسع من أيار وهو اليوم الذي تحيي فيه روسيا الذكرى السنوية للانتصار على النازية، والذي سيتيح هذا العام تكريم ذكرى كل ضحايا الحرب العالمية الثانية بمن فيهم ضحايا المحرقة.

لم تنطلق تصريحات لافروف من الفراغ فقد سبقتها ورافقتها مواقف روسية صريحة وأخرى مبطنة بأن إسرائيل تدعم من تسميهم موسكو النازيين في أوكرانيا والمعروفين باسم «قوات آزوف»، وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاراوفا: «سوف أقول ما لا يرغب الساسة الإسرائيليون في سماعه، ولكن ربما سيهتمون به: هناك مرتزقة إسرائيليون الآن في أوكرانيا ويخوضون المعارك جنبا إلى جنب مع عناصر آزوف»، ومن أبرز المواقف التي انطوت على إشارات روسية سلبية تجاه إسرائيل، تلك النكتة التي رواها الوزير لافروف خلال حواره مع قناة «العربية»، وانتشرت على نطاق واسع، منتقدا ازدواجية المعايير تجاه ما يجري في أوكرانيا وفلسطين، حيث دعا من لا يطيقون سماع الأنباء المؤسفة عن أوكرانيا إلى تخيّل أن أوكرانيا هي فلسطين ، وأن روسيا هي الولايات المتحدة الأميركية.

سبق لوزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد أن أطلق تصريحات عدة مهاجما روسيا وعملياتها في أوكرانيا، فيما بدا انه تباين في مواقف أقطاب الحكومة الإسرائيلية، وسط حرص رئيس الحكومة نفتالي بينيت على إظهار موقف محايد وتقديم نفسه كوسيط محتمل بين الطرفين، وهو الذي سبق له أن التقى الطرفين لهذه الغاية ولكن من دون جدوى.

المشكلة في الحياد

ليس هذا التباين في المواقف سوى تعبير عن مدى حرج ودقة الموقف الإسرائيلي الذي يريد الحفاظ على العلاقات القوية والمتشابكة مع روسيا من جهة، من دون إغضاب واشنطن وحلفائها بمن فيهم قادة كييف، والحرص على إظهار إسرائيل في مكانها الطبيعي وضمن حلفائها الغربيين الذين تجمعها معهم قيم «الديمقراطية وحقوق الإنسان» كما يردد صحافيون وكتاب وبعض الساسة الإسرائيليين.

أطلق يائير لبيد تصريحات قاسية في السابع من نيسان الماضي دان فيها ممارسات القوات الروسية في أوكرانيا ووصفها بأنها «جرائم حرب»، وقال في تصريحات نقلتها مختلف وسائل الإعلام الإسرائيلية والعالمية أن غزو القوات الروسية لأراضي دولة مجاورة هو أمر غير معقول وغير عادل، وفي إثر ذلك استدعت وزارة الخارجية الروسية السفير الإسرائيلي في موسكو أليكس بن تسفي لتوبيخه وإبلاغه احتجاج روسيا، ولم تكتف الخارجية الروسية بذلك فأصدرت بيانا خاصا لإظهار انزعاجها الشديد من الموقف الذي جاء في سياق دعم إسرائيل لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعليق عضوية الاتحاد الروسي في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وقد أعربت الخارجية الروسية عن أسفها لكون خطاب لبيد مليئا بلغة عدوانية.

وكان لبيد نفسه قد أكد في بداية الحرب، وتحديدا في مطلع نيسان، أن إسرائيل سوف تلتزم بالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والغرب على روسيا، ولن تكون طريقا للالتفاف على هذه العقوبات، وقال لبيد من العاصمة السلوفاكية براتيسلافا إن إسرائيل «تعمل بتنسيق كامل مع حليفتنا الولايات المتحدة ومع شركائنا الأوروبيين لوقف الحرب وإنهاء هذه المأساة العنيفة في أسرع وقت ممكن».

علاقات متشابكة

سبق لموقع المشهد الإسرائيلي الصادر عن مركز (مدار) أن خصص أكثر من مادة وبحث عن صعوبة الموقف الإسرائيلي وحساسيته تجاه الحرب الروسية على أوكرانيا، بسبب تردد إسرائيل بين انحيازها الطبيعي لحليفتها الرئيسة وداعمتها الأولى الولايات المتحدة الأميركية، التي مارست ضغوطا كثيفة على عدد من الدول لضمان تأييدها للموقف والعقوبات الأميركية والغربية على روسيا، وبين خوف إسرائيل من تبديد المنجزات التي راكمتها والعلاقات الوثيقة التي بنتها مع روسيا خلال الثلاثين عاما الماضية أي منذ استئناف العلاقات بين الجانبين في العام ١٩٩١، وهذه العلاقات تشمل التعاون في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، ولعل أبرز مجالات هذه العلاقات هي تلك التفاهمات التي تسمح فيها روسيا لإسرائيل باستباحة الأجواء السورية، وضرب بعض الأهداف التي غالبا تعلن إسرائيل في الغالب أنها إيرانية أو إمدادات أسلحة لحزب الله، كما شمل التعاون بين البلدين الاهتمام الروسي بوجود أكثر من مليون وربع المليون إسرائيلي من أصل روسي ومن دول الاتحاد السوفييتي السابق (نحو خمس هذا الرقم يشمل المهاجرين القادمين من أوكرانيا التي كانت مركزا مهما من مراكز الانتشار اليهودي في أوروبا الوسطى والشرقية)، إلى درجة أن الرئيس بوتين اعتبر إسرائيل من الدول الناطقة بالروسية. وتشير بعض المصادر إلى أن عددا ممن تسميهم المصادر الغربية بالأوليغارشية الروسية، من كبار الأثرياء الروس المحيطين بالرئيس فلاديمير بوتين، هم من اليهود الروس الذي يتنقلون بين روسيا وإسرائيل ويحظون بالجنسية الإسرائيلية إلى جانب جنسيتهم الأصلية الروسية مثل الملياردير المزدوج الجنسية رومان أبراموف.

ومع أن إسرائيل تتصرف وكأن الولايات المتحدة في طريقها لتخفيف حضورها وتدخلاتها في الشرق الأوسط، تزامنا مع تعزيز الحضور الروسي في سورية وباقي دول الإقليم، إلا أنه لا يمكن مقارنة علاقات إسرائيل بالولايات المتحدة بعلاقتها مع روسيا، فالعلاقات الإسرائيلية- الأميركية تصنف بأنها علاقات «فوق استراتيجية» وتمثل ارتباطا عضويا لصيقا بالدور الوظيفي الموكول لإسرائيل، وليست مجرد علاقات مميزة كما هي الحال مع روسيا.

مواقف لم ترض أحدا

بررت إسرائيل موقفها الرمادي الأقرب للحياد بأن روسيا أصبحت جارة مباشرة لإسرائيل بسبب وجودها العسكري الكثيف في سورية، ثم أنها سعت إلى التغطية على هذا الموقف من خلال تقمص دور الوسيط بين روسيا وأوكرانيا، وهو دور لم يصمد طويلا بسبب عمق وتعقيدات المشكلة الأوكرانية واتساع الأعمال الحربية. كما أن من المتوقع موافقة واشنطن على منح إسرائيل هامشا للتحرك في هذه الأزمة بما يتناسب مع مصالحها وحساباتها، ولكن حتى هذا الهامش بدأ يضيق بالتدريج مع استمرار العمليات العسكرية من دون أن تلوح أي بارقة أمل لنهاية قريبة للحرب، ثم انزعاج واشنطن من محاولات بعض الدول الصغيرة في أوروبا مثل جمهوريتي هنغاريا والتشيك (وهما أقرب الدول الأوروبية لإسرائيل ومواقفها) التملص من العقوبات المفروضة على روسيا بحجة أنها تتعارض مع المصالح الوطنية لهذه الدول.

مواقف إسرائيل الضبابية لم ترض أحدا، لا روسيا ولا أوكرانيا ولا حتى بعض الإسرائيليين، فروسيا تجاهلت تصويت عشرات الدول ضدها ولصالح تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وركزت على تصويت إسرائيل ضد روسيا، حيث ذَكَّرت وزارة الخارجية الروسية إسرائيل بأنها تواصل مخالفة قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال الاحتلال غير القانوني والضم المتواصل لأراضي الفلسطينيين.

أما أوكرانيا فانتقدت إسرائيل في مناسبات عديدة أبرزها ما قاله الرئيس فولودومير زيلينسكي في خطابه الموجّه للكنيست في العشرين من آذار الماضي، والذي قلل فيه من شأن «الوساطة غير الفعالة» التي تقوم بها إسرائيل مع روسيا، داعيا إسرائيل إلى الانضمام للعقوبات الغربية وتزويد أوكرانيا بالسلاح، وأظهر الرئيس الأوكراني استياء حكومته من الازواجية والحياد الذي تبديه إسرائيل بحجة عدم استفزاز روسيا.

يشار إلى أن خطاب زيلينسكي عمّق الفجوة بين بلاده وإسرائيل، حيث أظهر رئيس الحكومة بينيت امتعاضه من الخطاب، فيما انتقد عدد من أعضاء الكنيست الخطاب بشكل صريح بسبب تشبيه زيلينسكي الجرائم الروسية في اوكرانيا بالجرائم النازية خلال الحرب العالمية الثانية.

ومن الانتقادات الأوكرانية اللافتة للموقف الإسرائيلي، ما ورد على لسان يفغين كورنتشوك، السفير الأوكراني في تل أبيب، مطلع شهر آذار، الذي انتقد المعاملة المذلة والتمييزية التي يلقاها اللاجئون الأوكرانيون لدى وصولهم إلى إسرائيل.

كما انتقد كورنتشوك مماطلة وتأخير الكنيست في منح الرئيس زيلينسكي فرصة لمخاطبته في بداية الأزمة، وخاطب السفير الإسرائيليين قائلا: «لا أعرف ما الذي تخشونه ومم تخافون؟»، وكان يشير إلى تباطؤ قيام إسرائيل بتقديم مساعدات إنسانية ولوجستية لأوكرانيا، وهي التي رفضت قبل ذلك إمداد أوكرانيا بمنظومة «القبة الحديدية».

كما اتهم وزير الخارجية الأوكراني ديمتري كوليبا شركة الطيران الإسرائيلية (إلعال) بالتحايل على العقوبات المفروضة على روسيا، وقبول مدفوعات من النظام المصرفي الروسي (مير)، وقال في تغريدة له إنه في الوقت الذي يفرض العالم عقوبات على روسيا بسبب فظائعها الوحشية، يفضل البعض جني أموال غارقة بدماء الأوكرانيين، واعتبر أن سلوك شركة (إلعال) يمثل ضربة للعلاقات الأوكرانية- الروسية. يشار إلى أن شركة إلعال نفت هذه الاتهامات، وادّعت أنها ألغت قبول الدفع بواسطة بطاقات مير منذ أواخر شباط الماضي.

مواقف ضارّة

كما أن استمرار الموقف الإسرائيلي المحايد سبب مزيدا من الضرر لإسرائيل في الأوساط الليبرالية الغربية وتحديدا في اوروبا التي تتوقع من إسرائيل مواقف تنسجم مع مواقف الاتحاد الأوروبي وتقاليده في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان ورفض الغزو الروسي لدولة اوروبية مستقلة.

ومن السهل العثور على امتدادات لهذه المواقف الأوروبية وسط الكتاب والمثقفين الإسرائيليين، كما فعل المحلل عاموس هرئيل في مقاله بجريدة «هآرتس» بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٣٠ حين وصف الحكومة الإسرائيلية بأنها «كمن يمشي على البيض»، مشيرا إلى أن المواقف الحازمة للإدارة الأميركية في موضوع العقوبات تثير أسئلة قاتمة حول موقف إسرائيل وسياستها. وقال هرئيل إن بينيت لم يضبط نفسه في إظهار الاستجداء لبوتين، مثل سلفه بنيامين نتنياهو، ولكنه أيضا لم يتماشَ مع الخطوات الأميركية. وأضاف أن وقتا طويلا قد مرّ قبل ان تُسمع من إسرائيل أصوات ومواقف تندد بجرائم الحرب الروسية في أوكرانيا، وهو يعتبر بأن الحجة الرائجة بأن روسيا قوية ومهمة ولا ينبغي استفزازها أو إغضابها للحفاظ على حرية عمل الطائرات الإسرائيلية في سورية لم تعد مقبولة.

وينتقد هرئيل عدم مشاركة وزير الدفاع بيني غانتس في اللقاء الذي دعا له وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن في ألمانيا في الأسبوع الأخير من الشهر الماضي، حيث أوفد غانتس رئيس المكتب السياسي الأمني لمكتبه العميد درور شالوم، ويرى أن على إسرائيل أن تبث رسائل كثيرة وتشارك في الجهود الدولية لكبح العدوان الروسي. يذكر أن غانتس شدد بعد تصريحات لافروف بأن التعاون الروسي- الإسرائيلي سوف يبقى قائما في اتفاق ضمني يسمح بتوجيه ضربات للقوات الإيرانية.

بعض العناق في «قمة النقب» أواخر آذار الماضي. (أ.ف.ب)

دراسة جديدة: ثلاثة أنماط من «التطبيع» في العلاقات الإسرائيلية ـ العربية..

كتب سليم سلامة:

ثمة ثلاثة أنماط من «التطبيع» نشأت وتكرست، حتى الآن، في العلاقات بين إسرائيل والدول العربية على مر السنوات، هي: الأول ـ «تطبيع غير رسمي» يتميز بوجود علاقات ثنائية بين الدولتين، سرّية بصورة أساسية (إسرائيل والدولة العربية المعنية) من دون إقامة علاقات دبلوماسية؛ الثاني ـ «تطبيع رسمي وظيفيّ» (سواء كان جزئياً، مفروضاً أو اختيارياً) يتميز بالتعاون في مجالات الأمن والاستخبارات بشكل رئيس، وربما الاقتصادي في بعض الأحيان. ويستند هذا النمط، أساساً، على وجود مصالح مشتركة وأعداء مشتركين ويجري من وراء الكواليس، رغم احتوائه على بعض المظاهر العلنية الناجمة عن وجود علاقات دبلوماسية بين الدولتين؛ الثالث ـ «تطبيع شرعي وكامل» يتميز بوجود تعاون متعدد الأوجه والمستويات، على الصعيدين الحكومي والشعبي على حد سواء. في هذا النمط، يلعب النظام الحاكم في الدولة العربية المعنية دوراً حاسماً إذ يقود «من الأعلى» سيرورة تعاون متشعب ومثمر مع إسرائيل يجري الجزء الأكبر منها في العلن وبصورة مكشوفة، بينما يجري جزؤها الآخر في الخفاء.

هذا هو الاستنتاج الذي تخلص إليه دراسة مسحيّة جديدة أجراها البروفسور إيلي بوديه، أستاذ الدراسات الإسلامية وتاريخ الشرق الأوسط في الجامعة العبرية في القدس وعضو إدارة «معهد مِتفيم (مسارات) ـ المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية»، وتقصى فيها تطوّر مصطلح «التطبيع» في سياق العلاقات بين إسرائيل والدول العربية. وقد وُضعت مخرَجات هذه الدراسة ضمن مقال نُشر تحت عنوان «التطبيع ـ أوجه عديدة له: أنماط في العلاقات الإسرائيلية العربية» في العدد الأخير (العدد ١، المجلد ٢٥، آذار ٢٠٢٢) من «عَدكان استراتيجي»، الفصلية المتخصصة في أبحاث الأمن القومي، الصادرة عن «معهد دراسات الأمن القومي» الإسرائيلي. وقد انطلقت هذه الدراسة مما وصفه المقال بـ «النمط الجديد من التطبيع الذي بشرت بظهوره اتفاقيات أبراهام» بين إسرائيل وكل من الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المغرب والسودان في النصف الثاني من العام ٢٠٢٠. وهو «نمط سلامٍ أكثر دفئاً» من «السلام البارد» بين إسرائيل وكل من مصر والأردن، القائم بين الحكومات بوجه أساس وليس بين الشعوب. فقد سارع الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، ورئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، بنيامين نتنياهو، إلى وصف تلك الاتفاقيات بأنها «اتفاقيات تطبيع» ولم يكن استخدام هذ المصطلح «وليد صدفة، إطلاقاً»، كما ينوه المقال، إذ كان يرمي إلى التأكيد على أنه «خلافاً لاتفاقيات السلام مع كل من مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، فإن اتفاقيات السلام الجديدة هذه ستكون أكثر دفئاً وستتميز بإنشاء وتعزيز العلاقات ليس بين الحكومات فقط، وإنما بين الشعوب أيضاً»، علاوة على أن هذه الاتفاقيات قد شكلت «تطوراً مفاجئاً بشكل خاص»، كما يصفه المقال، «في ضوء حقيقة عدم حصول أي تقدم جدي على جبهة الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وبالنظر إلى حقيقة أن مصطلح «التطبيع» بالعربية يحمل دلالات سلبية». وعلى ذلك، جاء هذا المقال «لإجراء مسح لأنماط التطبيع التي تطورت في علاقات إسرائيل مع الدول العربية على مر السنوات». وهو المسح الذي قاد إلى رسم الصورة المشار إلى ملخصها أعلاه ويشكل البحث النظريّ بشأنه وحوله ـ كما يرى معدّه ـ «الأساس اللازم والمناسب لإجراء تحليل تاريخي تجريبيّ لهذه الأنماط في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين ودول أخرى في الشرق الأوسط».

بمرور أكثر من سنة واحدة على إبرام «اتفاقيات أبراهام»، يبدو أن «ثمة فوارق جدية حقاً بين اتفاقيات السلام القديمة (مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية) وهذه الجديدة». وبالرغم من أن تلك الاتفاقيات «القديمة» كانت قد شهدت «فترات من الدفء في العلاقات»، وخصوصاً لدى تأسيس العلاقات الدبلوماسية وخلال الفترة الأولى منها، إلا أن «هنالك فارقاً عميقاً في شكل تطبيق هذه الاتفاقيات»، ما يدل على أن «السلام البارد ليس النموذج الوحيد الممكن فقط» وأن «ثمة نماذج أخرى من التطبيع قد ظهرت وتطورت على صعيد العلاقات الإسرائيلية ـ العربية».

تعريفات نظرية ونماذج من التاريخ

يخوض المقال في التعريفات النظرية المختلفة لمصطلح «تطبيع» ويسجل أنها «تعريفات مشوبة ببعض الغموض»، لكن بالرغم من هذا الغموض «ثمة لهذه التعريفات دلالتان مركزيتان: الأولى ـ أن التطبيع هو سيرورة من العودة إلى وضع ما كان قائماً؛ والثانية ـ أن الوضع السابق كان استثنائياً أو غير طبيعي». ومع ذلك، تبقى في هذه التعريفات إشكاليتان اثنتان: الأولى، من الذي يقرر ما هي العلاقات الطبيعية؟ فما يبدو طبيعياً تماماً في نظر طرف ما قد يبدو غير طبيعي على الإطلاق في نظر طرف آخر؛ والثانية، قبل حالة الحرب بينها، لم تكن بين إسرائيل وأي من الدول العربية أي علاقات دبلوماسية، ما يعني أن «التطبيع» هنا ليس إعادة وضع إلى سابق عهده، بل خلق وضع جديد تماماً.

في مجال العلاقات الدولية، ارتبط استخدام مصطلح «التطبيع» في الغالب بإقامة علاقات دبلوماسية بين دولتين، على غرار ما حصل في الاتفاق الذي جرى التوقيع عليه بين اليابان وكوريا في العام ١٩٦٥ أو في سياسة الانفتاح التي اعتمدها المستشار الألماني الأسبق ويلي براندت حيال ألمانيا الشرقية خلال الستينيات والسبعينيات والتي قادت إلى التوقيع على «اتفاقيات التطبيع» بين ألمانيا الغربية وكل من رومانيا (١٩٦٧)، الاتحاد السوفييتي وبولندا (١٩٧٠)، ألمانيا الشرقية (١٩٧٢) وتشيكوسلوفاكيا (١٩٧٣) والتي كانت ترمي إلى إقامة علاقات دبلوماسية «طبيعية» بين تلك الدول. وكان معنى التطبيع، في إطار تلك الاتفاقيات، تخفيف حدة التوتر الدبلوماسي والسياسي بين الدول على أمل تطوير نمط جديد من التعاون فيما بينها.

ثم يورد المقال نماذج أخرى عن تطبيق مصطلح «التطبيع» في الممارسة، من بينها العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، والتي بدأ انفراجها بالزيارة السرية التي قام بها هنري كيسنجر إلى الصين في تموز ١٩٧١ مروراً بالزيارة العلنية التي قام بها الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون إلى الصين في شباط ١٩٧٢ وانتهاء بالبيان المشترك الذي أعلن إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين إبان إدارة الرئيس جيمي كارتر في كانون الأول ١٩٧٨ الذي أعلن أنه «في غضون أسبوعين من اليوم ستحقق الدولتان تطبيعاً كاملاً للعلاقات الدبلوماسية». ومن بين النماذج الأخرى مثلاً: مساعي التقارب بين الولايات المتحدة وفيتنام، بين الاتحاد السوفييتي واليابان والصين، بين إندونيسيا والصين، بين صربيا وكوسوفو (بعد إعلان استقلالها في العام ٢٠٠٨) ـ والتي وُصفت جميعها بأنها «تطبيع» بين هذه الدول رغم أنها لم توصل إلى إقامة علاقات دبلوماسية.

تدل جميع هذه النماذج على أن التطبيع في الحلبة الدولية تجسد في صورتين اثنتين: الأولى ـ إقامة علاقات دبلوماسية «طبيعية» بعد حالة من الصراع، سعياً إلى إعادة العلاقات إلى سابق عهدها في الغالب؛ والثانية ـ تسويات ثنائية في مجالات الأمن و/ الاقتصاد والتجارة، لكن من دون إقامة علاقات دبلوماسية «بينما المفهوم الذي ترسخ في إسرائيل، والذي تحدث عن تسويات لاحقة على إقامة علاقات دبلوماسية كان الهدف منها توثيق العلاقات الثنائية، كان غير معروف في الحلبة الدولية»، كما ينوه الكاتب.

«التطبيع» الإسرائيلي و«التطبيع» العربي

في إسرائيل، ظهر مصطلح «التطبيع» للمرة الأولى في منتصف ستينيات القرن الماضي في سياق المفاوضات حول إنشاء علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وألمانيا الغربية. ففي الرسالة التي وجهها رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، ليفي أشكول، إلى المستشار الألماني كونراد أديناور، حول هذا الموضوع، كتب أشكول أن «اتفاقاً كهذا سيكون بمثابة تطبيع للعلاقات بين الدولتين، لكن ليس بين الشعبين»، موضحاً أن «ثمة درجات من التطبيع، أعلاها هي المصالحة بين الشعوب» وأنه «من غير الممكن فرض التطبيع في العلاقات بين الألمان واليهود، لأن هذه العلاقات ينبغي لها أن تنبت من أسفل، وهي عملية مؤلمة قد تستغرق أجيالاً عديدة».

ثم احتل مصطلح «التطبيع» مكاناً مركزياً في عملية المفاوضات الإسرائيلية ـ المصرية لتحقيق السلام بين الدولتين، بعد أن سبقها تعريف محدد لـ «التطبيع» ورد في بيان انتخابي لأحد الأحزاب الإسرائيلية («الحركة الديمقراطية للتغيير») خلال الانتخابات العامة في أيار ١٩٧٧، إذ جاء أن الحزب مستعد لإجراء تسويات في إطار اتفاقية سلام تحقق تطبيع الحياة في المنطقة «بما يعني إلغاء المقاطعة العربية ضد إسرائيل والدعاية المعادية لها، الملاحة البحرية الحرة، الحدود المفتوحة، تبادل السفراء، إقامة علاقات تجارية وسياحية والتعاون الاقتصادي الإقليمي». بعد ذلك، تحدثت اتفاقيات «كامب ديفيد» عن «إقامة علاقات طبيعية» بين إسرائيل ومصر؛ هو مصطلح أصرت عليه مصر فيما اعتبرته إسرائيل «مطابقاً لمصطلح التطبيع»، وهو ما عبر عنه رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، مناحيم بيغن، في خطابه في الكنيست لدى زيارة الرئيس المصري، أنور السادات، حين قال: «نحن نريد إقامة علاقات طبيعية بيننا، كما هي الحال بين جميع الشعوب حتى بعد كل الحروب». كما طُرح مصطلح «التطبيع» في سياق إقامة العلاقات بين إسرائيل والصين (١٩٩٢) وبين إسرائيل وبولندا (١٩٩٠) وكان يعني في كلتا الحالتين: إقامة علاقات دبلوماسية.

أما في الخطاب العربي، فقد ظهر مصطلح «التطبيع» للمرة الأولى في نهاية سبعينيات القرن الماضي في أعقاب اتفاقيات «كامب ديفيد»، حسبما يشير المقال قبل أن يخوض بتوسع في التعريفات والتفسيرات المعجمية العربية لهذا المصطلح لينتقل، من ثم، إلى استخدامات المصطلح وتأويلاته العربية في السياقات السياسية والثقافية، وخصوصاً ما أثاره الإصرار الإسرائيلي المتكررة على «إعطاء معنى حقيقي للعلاقات وترجمتها في واقع العلاقات» من معارضة ورفض في أوساط الشعوب العربية وأحزابها السياسية المعارضة وشرائح واسعة من المثقفين والمشتغلين في المجالات الثقافية المختلفة.

بعد ذلك، ينتقل المقال ليورد عرضاً تفصيلياً موسعاً لنماذج / أنماط «التطبيع» الثلاثة التي خلص إلى تشخيصها، كما أشرنا إليها في بداية هذه القراءة، مشيراً إلى أن النموذج العيني من التطبيع يتحدد حسب الاختيار/ القرار العربي لأن «إسرائيل كانت معنية على الدوام بتحقيق تطبيع كامل، غير أن عوائق مختلفة ـ مثل المعارضة الشعبية بين منظمات المجتمع المدني وعدد من الدول العربية والإسلامية ـ شكلت صعوبات في وجه الحكومات والأنظمة (العربية) التي اضطرت، مرغمة، إلى تقييد نطاق التطبيع». ويؤكد الكاتب على أن تحليل مصطلح «التطبيع» في سياق العلاقات الإسرائيلية ـ العربية يفضي إلى أن ثمة تفسيرات مختلفة ومتناقضة قد ظهرت وتطورات لهذا المصطلح في كل من إسرائيل والدول العربية وأن هذه التفسيرات لم تكن منسجمة بالضرورة مع ما ذهبت إليه التفسيرات السائدة والمقبولة إجمالاً على الساحة الدولية. فبينما فُهم التطبيع هناك بأنه شكل من أشكال إعادة وضع ما إلى سابق عهده بعد حالة من الصراع، وأن هذا الفهم يعني، إلى حد بعيد، إقامة علاقات دبلوماسية، اعتبرت إسرائيل أن التطبيع هو «مجمل الإجراءات والخطوات المتَّخَذة في المجال السياسي، الاقتصادي والثقافي على الصعيدين الحكومي والشعبي بعد التوقيع على اتفاقية سلام وإقامة علاقات دبلوماسية». وبدون الاعتراف والعلاقات المتقدمة، فليس ثمة إعادة وضع إلى سابق عهده. في المقابل، يرى الكاتب أن «الجانب العربي، بصورة تعميمية، ينظر إلى التطبيع باعتباره مصطلحاً سلبياً ويفضل بدلاً منه استخدام مصطلح «علاقات طبيعية» أو مصطلح «علاقات عادية» واللذين يقصدان العلاقات بين الحكومات، لا بين الشعوب».

وفي الختام، تبني الدراسة على ما قدمته من عرض وتحليل للتطبيع الإسرائيلي ـ العربي لتخلص إلى الاستنتاجات التالية:

من الممكن أن تنتقل دولة من وضع إلى آخر، مثلما حصل مع المغرب التي انتقلت من التطبيع غير الرسمي إلى التطبيع الرسمي (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠) ثم عادت من التطبيع الرسمي إلى التطبيع غير الرسمي (٢٠٠٠ ـ ٢٠٢٠) ثم من التطبيع غير الرسمي إلى التطبيع الشرعي (٢٠٢٠)؛ بينما انتقلت السلطة الفلسطينية من التطبيع الشرعي إلى التطبيع الرسمي منذ العام ٢٠٠٠. كذلك قطر، عُمان، تونس وموريتانيا ـ مرت بتجربة تغيير وانتقال مماثلة. هذا التغيير هو نتاج الأحداث والتطورات على صعيد العلاقات الإسرائيلية ـ العربية عموماً (في السياق الفلسطيني غالباً وبشكل خاص ـ انتفاضة أو عدوانات عسكرية ضد قطاع غزة) و/ أو تطورات على الساحة الدولية، مثل مؤتمر مدريد وانهيار الاتحاد السوفييتي في بداية تسعينيات القرن الماضي، الربيع العربي والمحفزات التي قدمتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

كان التطبيع مع مصر والأردن في بداياته شرعياً ودافئاً، إلا أنه تراجع وتدهور بوتائر سريعة إلى تطبيع رسمي («سلام بارد»). هذه السيرورة ذاتها قد تحصل مع المغرب، الإمارات العربية المتحدة والبحرين أيضاً، رغم أن هذا الاحتمال يبدو الآن بعيداً وغير واقعي.

على ضوء النشاط المكثف الذي تقوم به منظمات معارضة ورافضة للتطبيع في مصر والأردن وعلى ضوء اللامبالاة التي تبديها الإمارات، البحرين والمغرب تجاه القضية الفلسطينية، يجدر بإسرائيل إشراك مصر والأردن بالذات في مساعي دفع الحوار مع الفلسطينيين، في محاولة للتخفيف من حدة الرفض والمعارضة بين منظمات المجتمع المدني في هاتين الدولتين.

على ضوء ما للسعودية من مكانة وأهمية في العالمين العربي والإسلامي، ثمة أهمية كبرى لضمها إلى دائرة الاتفاقيات، لأن من شأن ذلك أن يعزز التطبيع في مصر والأردن وأن يساعد على إقناع دول عربية أخرى بالانضمام إلى هذه الاتفاقيات. لكن مع ذلك، ينبغي تذكر حقيقة أن القضية الفلسطينية لا تزال تشكل عائقاً مهماً في الطريق نحو السلام والتطبيع أمام أوساط المجتمع المدني في العالمين العربي والإسلامي.

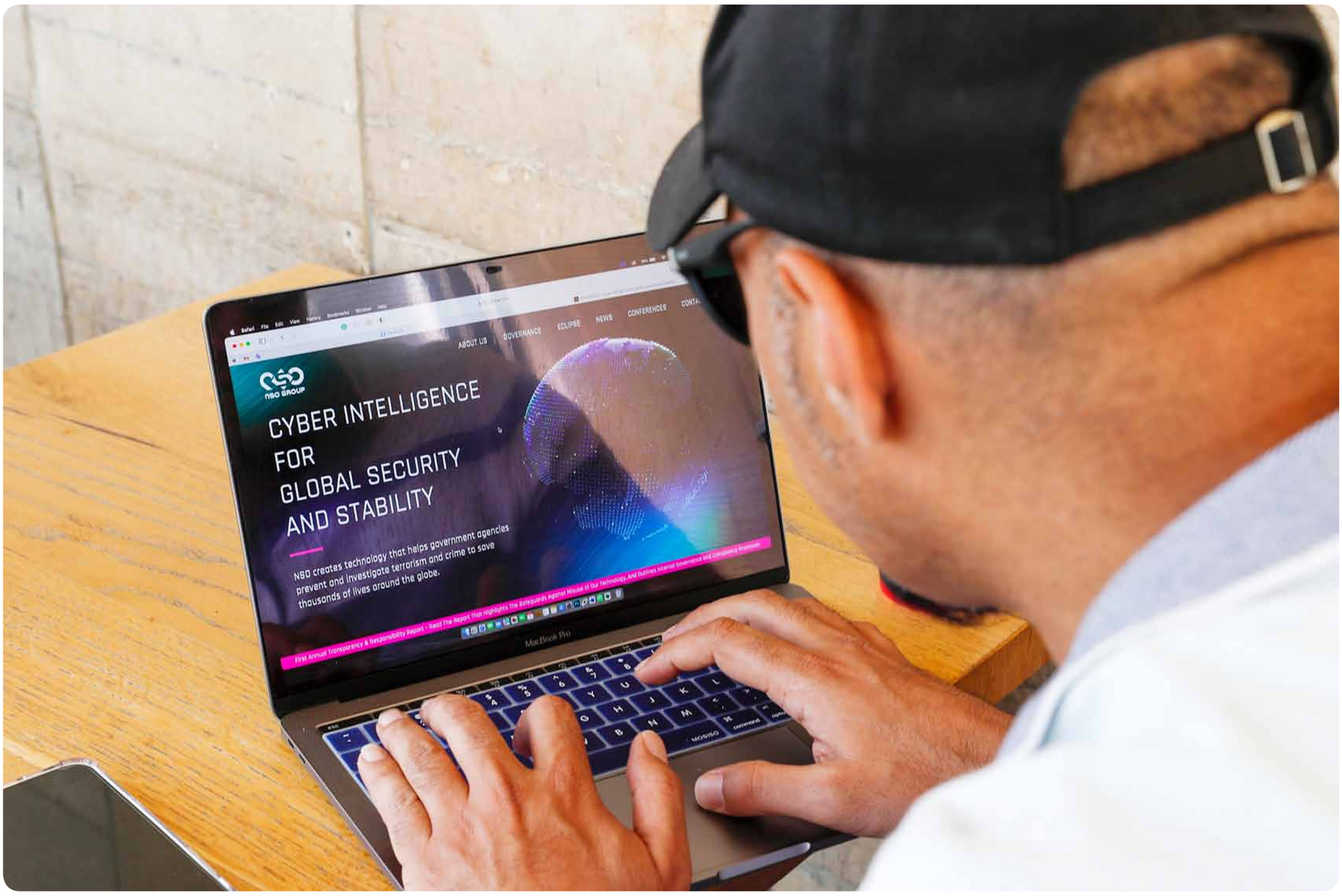

رجل يطالع الموقع الإلكتروني لمجموعة NSO في القدس ، مطلع الشهر الجاري. (إ.ب.أ)

بيانات جديدة: رقابة واهية وإجازة شبه كاملة لطلبات التنصّت البوليسي على مواطنين في إسرائيل بدواعي التحقيق

كتب هشام نفاع:

كشفت بيانات جديدة حصل عليها موقع «شومريم» بشأن حوالي ثلاثة ملايين ملف سري للشرطة الإسرائيلية، عن استخدامها الواسع للتنصت على المكالمات الهاتفية للمواطنين. وتبيّن أنه في العام ٢٠٢٠ وحده، قدمت الشرطة ٣٦٩٢ طلباً لإجراء التنصت بدواعي التحقيقات، ولم يتم رفض سوى ٢٦ من هذه الطلبات فقط. أي أنه تمت المصادقة على أكثر من ٩٩٪ منها. وبالإضافة إلى التنصت على المكالمات الهاتفية، تمت إضافة المصادقة على أوامر تفتيش، والتي تشمل أيضاً اختراق أجهزة الكمبيوتر، والتي يمنحها من جانب واحد قاضٍ في محكمة الصلح، وهنا ارتفعت الأرقام إلى ٦٥٠٠٠ طلب سنوي - وتمت الموافقة على جميعها تقريباً.

تُضاف هذه المعلومات الى الكشف الأخير في صحيفة «كلكاليست» عن أن الشرطة استخدمت برنامج التجسس «بيغاسوس» التابع لـ NSO لمراقبة الهواتف المحمولة لمواطنين في إسرائيل. ادعاء الشرطة الدفاعي هو أن كل شيء يتم تحت إشراف المحكمة ووفقاً لأوامرها. ولكن، يقول «شومريم»، حتى لو وضعنا جانباً استخدام برمجيات المراقبة التجسسية، فإن البيانات التي حصل عليها الموقع تُظهر أن الشرطة الإسرائيلية تستخدم التنصت على المكالمات الهاتفية أكثر مما تستخدمه كل اجهزة الشرطة في الدول الغربية (التي تصرّ حكومات إسرائيل على مقارنتها بها فقط). فمما يتبين هو أن المحاكم توافق تقريباً بدون استثناء على طلبات الشرطة للمصادقة على عمليات التنصّت، بطريقة تثير الشكوك حول ما إذا كانت هناك أي رقابة حقيقية تجري على إجراءات تنطوي على احتمالات جدية بانتهاك خصوصيات مواطنين وحقهم في الخصوصية من قبل جهاز الشرطة.

يُشار إلى أنه تم سن القانون حول حق الفرد في الخصوصية العام ١٩٨١. وهو يحظر انتهاك الخصوصية ويحدد ما هو الضرر في الأمر. بل ينص القانون على إنزال عقوبة جنائية على الشخص الذي يخالف أحكام القانون، ويحظر القانون في حالات معينة استخدام الأدلة التي تم الحصول عليها من خلال انتهاك الخصوصية في المحكمة. وهناك جهة حكومية خاصة هي «سلطة حماية الخصوصية»، تعتبر المنظمة للحق الأساس في الخصوصية وحماية المعلومات الشخصية في إسرائيل. فهي مسؤولة عن حماية المعلومات الشخصية في قواعد البيانات الرقمية بموجب قانون حماية الخصوصية وتعزيز الحق في الخصوصية.

وفي ما يرتبط مباشرة باستخدام برامج تجسسية منتهكة للخصوصية مثل بيغاسوس، تقول السلطة المذكورة على موقعها إنه: من الخصائص الفريدة لمجال نشاط سلطة حماية الخصوصية هو التعامل مع التحدي الذي يخلقه تقدم العالم التكنولوجي بشكل عام وقطاع المعلومات الرقمي بشكل خاص، واللذين يتغيران ويتقدمان باستمرار وبخطوات كبيرة. فاليوم يتم نقل كميات هائلة من المعلومات على مستوى العالم كجزء من الاقتصاد الرقمي، وبالإضافة إلى قوانين حماية المعلومات الشخصية، فإن لعمل السلطة جوانب دولية كبيرة، وبالتالي فهي تقوم بنشاطات أيضاً في الساحة الدولية، بما في ذلك من حيث الامتثال للمعايير الدولية الرائدة في هذا المجال.

استناداً إلى أرضية واهية، تُنتهك حقوق دستورية أساسية

يطالب القانون الإسرائيلي الأجهزة ذات الصلة بنيل الموافقة علي طلبات التنصّت من قبل رئيس أو نائب رئيس محكمة مركزية (لوائية). لكن الأمر ليس كذلك مع أوامر إجراء التفتيش، والتي يمكن أن يوافق عليها أي قاضٍ في محكمة صلح. ما يجدر توضيحه هو أن عنوان «أمر التفتيش» يعتبر مضللاً، حيث يتضمن إجراء تفتيش مادي، ولكن أيضاً أوامر التطفل على مواد الكمبيوتر. من البيانات التي حصل عليها «شومريم»، لا يمكن التمييز بين نوعي البحث المطلوبين بأعداد أكبر بكثير من التنصت على المكالمات الهاتفية: كل عام، تطلب الشرطة حوالي ٦٥٠٠٠ من هذه الأوامر. في العام ٢٠٢٠، بلغ معدل الطلبات التي تمت الموافقة عليها ٩٧,٥٪. في الأعوام ٢٠١٧-٢٠١٩ كان معدل الموافقة على أوامر التفتيش التي تشمل مبدئياً تطفّلاً على حواسيب ووسائط تكنولوجية أخرى، أعلى من ذلك.

حصل موقع «شومريم» على هذه المعطيات والبيانات مؤخراً من ناشط في مجال حرية المعلومات، اسمه غاي زومر، كجزء من طلب حرية المعلومات فيما يتعلق بجميع الملفات السرية في دولة إسرائيل. فهناك حوالي ثلاثة ملايين حالة لا يتم عرضها على عموم الناس ولا تظهر في قواعد البيانات القانونية لأسباب مختلفة. من بين أمور أخرى، تشمل هذه الحالات طلبات من الشرطة لأوامر التنصت على المكالمات الهاتفية وأوامر التفتيش وأوامر التطفل على مواد الكمبيوتر. يجب القول، يكتب الموقع، إن هذه الطلبات هي إجراءات استثنائية. إذا كان هناك طرفان في الإجراءات القانونية العادية ويطلب من القاضي اتخاذ قرار بينهما، فعادة ما يتم طلب أوامر التفتيش، وحتى أوامر للتنصت على المكالمات الهاتفية، في مرحلة الاستجواب السري، عندما لا يعرف المشتبه به حتى أن هناك استجواباً ضده. من أجل عدم الكشف عن وجود التحقيق، أثناء سماع طلب الشرطة، لم يتم سماع جانب المشتبه به. ومن يفترض أن يدافع عن حقوقه هو القاضي.

المحامي جيل شابيرا، مدير قسم تمثيل السجناء في سلطة الدفاع العام قال للموقع: «إنني أدرك أن هناك بالتأكيد حالات يستحيل فيها القيام بإجراء في حضور الطرفين، لأنه قد يعطل التحقيق. ولكن يجب أن يكون هناك فحص شامل ومتعمق ليس فقط للحاجة إلى التحقيق وإنما أيضاً لتداعياتها وانتهاكها المحتمل للحقوق الأساسية. على وجه التحديد في سياق أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المحمولة، نحن لا نتحدث فقط عن إيذاء المشتبه به أو المحتجز نفسه فقط، ولكن أيضاً أطراف ثالثة أو رابعة ممن كانوا على اتصال به. في كثير من الأحيان تكون الحاجة إلى التنصت على مستوى سطحي للغاية، وذلك انطلاقاً من الشك الذي يُعرَّف رسمياً على أنه معلومات استخباراتية، وفي كثير من الأحيان لا تعرف أيضاً الطريقة التي تم بها الحصول على تلك المعلومات أو مدى موثوقيتها، ومع ذلك ففي كثير من الأحيان واستناداً إلى هذه الأرضية الواهية، يمنحون الشرطة سلطة انتهاك الحقوق الدستورية الأساسية للمواطنين بشكل مدمّر. أعتقد أن هذا هو المحصلة النهائية لما نراه هنا».

مثال من تاريخ التنصّت على سياسيين وأحزاب

لتقديم سياق تاريخي، فإن أحد الأمثلة على أساليب التنصّت قبل سن القوانين اللاحقة التي اضطرّت المؤسسة لتعديلها سواء لمواكبة التكنولوجيا أو النقد القضائي والإعلامي، هو التجسس على أحزاب وسياسيين من قبل أجهزة الأمن. وقد أوردت «يديعوت أحرونوت» في أوائل نيسان ٢٠٢٢ المنصرم عدداً من الحالات، وكتبت في إحداها:

بعد ظهر يوم ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣، غادر آخر العمال مكاتب (حزب) مبام في شارع يهودا هليفي في تل أبيب. وصلت عاملة النظافة، وكالعادة بدأت بتنظيف وترتيب المكاتب. وجدت هناك صندوقا بحجم علبة سجائر موضوعا تحت درج مكتب. الصندوق الغريب أثار شكوكها بسبب البطاريات وأسلاك الطاقة الخارجة منه، وسارعت إلى إبلاغ رؤسائها بذلك. حفنة من الأشخاص الذين تم لفت انتباههم كانوا متحمسين للغاية عند اكتشاف الصندوق. كان الاستنتاج الواضح هو أنه كان جهاز تنصت، ولكن لتجنب الشكوك، تم استدعاء أحد الفنيين والذي قرر أنه بالفعل جهاز تنصت صنع في أميركا، وقادر على التنصت على كل ما كان يحدث في الغرفة. قال الفني أيضاً إن البطاريات بدت ضعيفة، لذلك قرر أفراد مبام نصب كمين.

بعد أربعة أيام، لاحظوا رجلين يدخلان المبنى، ويصعدان إلى الطابق الثالث ويتجهان نحو غرفة زعيم الحزب، مئير يعاري. تفحص الاثنان محيطهما، وعندما لم يريا شيئاً مريباً، فتحا الباب بمفتاح خاص.. فقبض عليهما الذين نصبوا الكمين وأسروهما. تم استجوابهما طوال الليل، لكنهما رفضا معرفة من أرسلهما ولأي غرض. لم يكن أمام أعضاء مبام سوى تسليمهما إلى الشرطة.

تم عند نشر الخبر في وسائل الإعلام، توجيه أصابع الاتهام إلى أعضاء حزب مباي، وزعم أنهم نفذوا عمليات تنصت سياسي، ويشتبه في تورط موظفي دولة، بمن فيهم رئيس الحكومة دافيد بن غوريون، في مؤامرة. بعد سنوات من هدوء العاصفة، اعترف إيسار هرئيل، المسؤول عن الأجهزة الأمنية حينها، بأنه أعطى الأمر بزرع الجهاز في غرفة يعاري، وكان الهدف الحقيقي هو الدكتور موشيه سنيه، المشتبه بأن له علاقات مع الاتحاد السوفييتي.

لا تزال قضية يعاري علامة فارقة في تاريخ التنصت على المكالمات الهاتفية في إسرائيل. خضع هذا الأمر منذ ذلك الحين للعديد من التطورات والتعديلات - سواء من الناحية التكنولوجية، عندما حلت المعدات المتطورة والفعالة محل الوسائل التي كانت مرهقة في السابق في الشرطة، أو من وجهة نظر تنظيمية عندما يتم تنظيمها في إطار القانون، وتحديد ما هو محظور وما هو مسموح به.

في إسرائيل، الإصبع على الزناد هنا أيضاً أخفّ بكثير

تم وفقاً لعدد من المواقع الرسميّة الإسرائيلية سن قانون التنصت من أجل التعامل مع مسألة انتهاك الخصوصية عن طريق أجهزة التنصت. وسنّ الكنيست قانون التنصت على المكالمات الهاتفية في العام ١٩٧٩ لينظم مسألة التنصت على المكالمات الهاتفية في إسرائيل. ينص القانون على أنه لأغراض أمنية، يجوز للوزير أن يأذن بالتنصت على المكالمات الهاتفية في شعبة المخابرات التابعة لجهاز الأمن العام (الشاباك)، وفي الحالات العاجلة، يجوز لرئيس شعبة المخابرات في الجيش الإسرائيلي أو رئيس جهاز الأمن العام أيضاً منح إذن مؤقت لإجراء التنصت على المكالمات الهاتفية. وفي حالات الطوارئ، قد يأذن مفوض الشرطة بنفسه بالتنصت لمدة ٤٨ ساعة. كما نص القانون على أن التنصت على المكالمات الهاتفية هو جريمة جنائية يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات.

للمقارنة، في الولايات المتحدة، تمت الموافقة على ٧٢١٠ أوامر تنصت في المحاكم الفيدرالية ومحاكم الولايات في العام ٢٠١٩. بينما في إسرائيل، التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٣٪ فقط من سكان الولايات المتحدة، تمت الموافقة على ٣٨١٦ عملية تنصت في ذلك العام. في بريطانيا، التي يبلغ عدد سكانها ٦٥ مليون نسمة، أصدرت السلطات ٣٠٠٧ تصاريح تنصّت في العام ٢٠١٦ مقارنة بـ٣٣٠٣ في إسرائيل في ذلك العام.

الشرطة مطالبة بأن تقدم تقاريرها عن عمليات التنصّت مرة واحدة في السنة إلى لجنة الدستور في الكنيست. تشير هذه التقارير إلى أنه في العام ٢٠٢٠، قدمت الشرطة ٣٦٩٢ طلباً للتنصت - ورُفض ٢٦ طلباً فقط. في العام ٢٠١٧، رفض القضاة طلبين فقط من أصل ٣٤٨٣. هذا يعتبر عددا كبيرا من عمليات التنصت على المكالمات الهاتفية مقارنة بالدول الأخرى التي يزيد عدد سكانها عدة مرات عن سكان إسرائيل. على سبيل المثال، في أستراليا، التي يبلغ عدد سكانها ٢٥ مليون نسمة، منحت المحاكم في العام ٢٠٢٠، ٣٦٧٧ أمراً بالتنصت على المكالمات الهاتفية لجميع وكالات إنفاذ القانون. بينما في إسرائيل، التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٩ ملايين نسمة، تلقت الشرطة وحدها ٣٦٦٦ تصريحاً من هذا القبيل في ذلك العام.

يجب على الشرطة في الولايات المتحدة أن تعرض أمام القاضي الأدلة المقبولة، والتي تشير مباشرة إلى تورط المشتبه به في الجريمة، وتلك التي تثبت أن هناك احتمالا بنسبة تفوق ٥٠٪ لارتكاب جريمة، و أن التنصت يمكن أن يقود إلى دليل ضد المشتبه به، ولكن من الواضح أن الأرقام في الولايات المتحدة أقل بكثير. بمعنى آخر: في إسرائيل، الإصبع على الزناد أخفّ بكثير، سواء من حيث الرقابة القانونية أو من حيث كيفية تطبيق القضاة له، كما يقول مصدر قانوني للموقع ملخصاً الصورة باستعارة من عالم المسدسات والبنادق!

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية